

النون الثانية في الرباعي بين الأصالة والزيادة

قصي جدوع رضا الهيتي *

ملخص

يهدف البحث إلى دراسة النون الثانية في الكلمات الرباعية، التي يكون فيها حرف النون تارة زائداً، وتارة أصلياً، ولا يمكن حمله على أنه زائد إلا أن يرد دليل على زيادته باشتقاق أو غيره؛ لأن النون الثانية محكوم عليها بالأصالة ما لم تتوافر فيها شروط الزيادة؛ ولأنها لم تكثر زيادتها ككثرة زيادة النون الثالثة، وهذا ما أقره علماء العربية. وقد انتقى الباحث بعض الكلمات لدراستها، فوجد بعض الكلمات النون فيها زائدة؛ لأن الدلالة قائمة على زيادتها، وبعضها فيها النون تتراوح بين الأصالة والزيادة، بحسب الدليل الذي يراه العالم مناسباً.

الكلمات الدالة: النون، الرباعي، الأصالة.

المقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه، ومن سار على نهجه.. أما بعد:

فإن علم الصرف أشرف شطري اللسان العربي، وأجل ذخيرة الفاضل النحوي، لذا نرى أن درس الصرفي نال أهمية كبيرة لدى الدارسين قديماً وحديثاً، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على دقة هذا العلم، إذ إنه ينماز بفرعيات الكلمة الواحدة، ومن هذا فقد وسم البحث بـ«النون الثانية في الرباعي بين الأصالة والزيادة»، وبعد التوكل على الله تعالى، تطرق البحث إلى الكلمات التي احتوت على حرف النون في مادتها أو بنائها، ومعرفة زيادته عن طريق الأدلة أو المقاييس الواضحة التي وضعها أئمة هذا الفن؛ وذلك لأن النون الثانية لا تزد إلا بثبت، كما أشار إلى ذلك صاحب الكتاب سيبويه «رحمه الله»؛ وغيره من علماء العربية.

ونظراً لتساؤل مسائل هذا البحث، فقد سردت البحث على مسائل مرتبة على أساس الانتقاء من المصادر والمراجع اللغوية والصرفية التي ذكرت ذلك. وقد انتقى الباحث عدداً يسيراً من الكلمات الداخلة ضمن مدار البحث وصولاً إلى كشف النقاب عن حقيقة المسائل الصرفية فيها من جهتي الأصالة والزيادة على وفق ما ذكره العلماء الأجلاء.

وقد قسّمت البحث على مقدمة وتمهيد بيّنت فيه ماهية النون، وأماكن الزيادة، ثم اتبعت تقسيم البحث على مسائل عدّة، بلغت أربع عشرة مسألة، تناولتها بالشرح والتفصيل، أعقبتها بخاتمة أوجزت فيها نتائج البحث، ثم سردت قائمة بالمصادر والمراجع. ولست أزعم أنني قلت الكلمة الفصل في هذا البحث، فإن الكمال لله وحده، وكلّ ابن آدم خطّاء، وخير الخطّائين التوابون.

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الباحث

التمهيد

أولاً: ماهية حرف النون:

النون حرف مجهور أغنّ، وهو من حروف الزيادة العشرة التي يجمعها قولهم: (هَوَيْتُ السَّمَانَ)، أو (اليوم تتساه)، أو (سألتونيها) أو نحو ذلك (ابن جني: 1999م، ابن جني: 2000م، ابن الحاجب: 1995م).

ولا يظنّ القارئ الكريم أنّ النون متى ما وقعت في الكلمة أنها زائدة، بل قد تكون زائدة، وقد تكون أصلية وفقاً لبناء الكلمة.

ثانياً: أماكن زيادة النون:

حدّد علماء العربية الأماكن والصيغ التي تزد فيها النون؛ لتعين الدارس على معرفتها، إذ ذكروا أنّ زيادة النون تنقسم على

* جامعة الأنبار، العراق. تاريخ استلام البحث 2020/1/11، وتاريخ قبوله 2020/6/2.

قسمين: مقيسة وغير مقيسة (ابن عصفور: 1996م، أبو حيان: 1982م)، وأعرض فيما يأتي للزيادة المقيسة: زيدت النون باطراد في أول الفعل المضارع المسند للمتكلم المشارك أو المعظم نفسه؛ نحو: «نَقَرًا وَنَكْتَبُ»، وفي «انفعل» وما تصرف منه، نحو: «انْطَلَقَ وَمُنْطَلَقٌ»، وفي التثنية، نحو: «غُلَامَيْنِ» وفي الجمع سواء كان جمع سلامة، نحو: «مُدْرَسَيْنِ»، أو جمع تكسير على وزن «فُعْلَانِ» أو «فِعْلَانِ»، نحو: «فُضْنَانِ» و«غُرَبَانِ». وفي الأمثلة الخمسة في حالة الرفع، نحو: «تَفْعَلَانِ وَيَفْعَلُونَ وَيَفْعَلُونَ وَتَفْعَلَيْنِ»، وزيدت للتوكيد في الفعل خفيفة وثقيلة: «لَيَقُومَنَّ وَلَيَقُومَنَّ وَاضْرَبَنَّ»، ونون الوقاية اللاحقة مع ياء المتكلم؛ نحو: «ضَرَبْتَنِي»، ونون التثنية، نحو: «رَجُلٍ وَغُلَامٍ»، والنون الواقعة آخر الكلمة بعد ألف زائدة قبلها أكثر من حرفين أصليين، ولا تكون الكلمة من باب «جَنْجَان» لكي لا تكون من باب «سَلَسَ»، أعني مما فاؤه ولامه من جنس واحد، نحو: «غَضْبَانِ»، فجميع ما ذكر آنفاً لا تكون النون فيه إلا زائدة، ولا يحتاج على ذلك إلى إقامة دليل؛ لوضوح الزيادة فيه (ابن عصفور: 1996م، ابن مالك: 2002م، أبو حيان: 1982م).

مدخل: الكلمات المختارة من حيث الأصالة والزيادة «عرض ودراسة»

إن الأدلة التي يعرف بها الزائد من الأصلي يمكن بيانها على النحو الآتي:

لما كانت هذه الحروف تكون تارة أصولاً، وتارة زوائد، والتمييز بينهما مفتقر إلى نظر واستدلال؛ نشأت الحاجة في وقت مبكر إلى وضع مقاييس أو أدلة واضحة للتفريق بينهما، فمنهم من جعلها ثلاثة (الثمانيني: 1999م، العكبري: 2009م، ابن يعيش: 1988م)، ومنهم من زاد عليها (ابن عصفور: 1996م، أبو حيان: 1984م، المرادي: 2008م، الشاطبي: 2007م). جاء عن ابن عصفور ما نصه: «أما الأدلة التي يعرف بها الزائد من الأصلي فهي: الاشتقاق، والتصريف، والكثرة، وال لزوم، ولزوم حرف الزيادة البناء، وكون الزيادة لمعنى، والنظير، والخروج عن النظير، والدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير» (ابن عصفور: 1996م).

وفيما يأتي توضيح أو بيان لهذه الأدلة التي ذكرها ابن عصفور في الممتع.

أولاً: الاشتقاق:

يعد الاشتقاق من أقوى الأدلة التي يعلم بها الأصل من الزائد، قال سيبويه: «وكل حرفٍ من حروف الزوائد؛ كان في حرفٍ فذهب في اشتقاقٍ، في ذلك المعنى من ذلك اللفظ، فاجعلها زائدة» (سيبويه: 1988م)، نحو: عُسَلٌ مشتق من العسلان، وعُتِبَسٌ من العُبُوس، وأحمر من الحُمرة.

ثانياً: التصريف:

جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني. وهو يشمل التكسير والتصغير وغيرهما. والتصريف والاشتقاق منعكسان في الدلالة، فالاشتقاق استدلال بالأصل على الفرع، والتصريف استدلال بالفرع على الأصل، نحو: كِتَابٌ وَكُتِبَ (ابن عصفور: 1996م، أبو حيان: 1984م).

ثالثاً: الكثرة:

وهو أن تجد حرفاً في موضع ما قد كثر وجوده زائداً، فيما عرف له اشتقاق أو تصريف، فينبغي أن يجعل زائداً فيما لا يعرف له اشتقاق أو تصريف، حملاً على الأكثر، نحو: همزة «أفكل»، وجب حملها على الزيادة لكثرة باب «أحمر» (ابن يعيش: 1988م، ابن عصفور: 1996م، أبو حيان: 1984م، المرادي: 2008م).

رابعاً: اللزوم:

وهو أن تجد حرفاً في موضع ما، قد لزم الزيادة في كل ما عرف له اشتقاق أو تصريف، كالنون الواقعة ثالثة ساكنة وبعدها حرفان، نحو: جَحْنَقْلٌ وَحَبْنَطَى (ابن عصفور: 1996م، المرادي: 2008م).

خامساً: لزوم حرف الزيادة البناء:

كالنون في «كَيْتَاوٍ» وفي «جَنْطَاوٍ»، فنوناتها زوائد، ولو كانت أصلية لجاء في موضعها حرف من غير حروف الزيادة، كالدال أو الراء مثلاً (ابن عصفور: 1996م، أبو حيان: 1984م).

سادساً: كون الزيادة لمعنى كحروف المضارعة، وألف الفاعل، وميم المفعول، وتاء افتعل، وياء التصغير، ونحو ذلك (ابن عصفور: 1996م، أبو حيان: 1984م، المرادي: 2008م).

سابعاً: النظير:

وذلك بأن يكون في اللفظ حرف، لا يمكن حمله إلا على زيادته، ثم يسمع في ذلك اللفظ لغة أخرى، يحتمل فيها هذا الحرف

الزيادة والأصالة، فيحمل الحرف على الزيادة، وذلك نحو: تَنْقُلْ، فإن فيه لغتين: فتح التاء الأولى وضم الفاء، وضم التاء مع الفاء، فمن فتح التاء فلا يمكن أن تكون عنده إلا زائدة (ابن عصفور: 1996م، أبو حيان: 1984م).
ثامناً: الخروج عن النظر:

وذلك بأن يكون للكلمة نظير إن قدر الحرف فيها زائداً، ولم يكن لها نظير إن قدر أصلاً، أو بالعكس، ففي هذه الحال يحمل على ما له نظير، وذلك نحو: غُرِيت «القصير والداهية»، فإن جعلت تأوها أصلية، كان وزنه «فُعُولاً» وليس بموجود في كلام العرب، وإن جعلت التاء زائدة كان وزنه «فُعُولاً» وهو موجود في كلامهم، نحو: عَفِرْتُ (ابن عصفور: 1996م، أبو حيان: 1984م).

تاسعاً: الدخول في أوسع البابين، عند لزوم الخروج عن النظر :
وذلك بأن يكون في اللفظ حرف من حروف الزيادة، فإن جعلته زائداً أو أصلياً خرجت إلى بناء لم يثبت في كلام العرب، فيحمل هذا الحرف على الزيادة؛ لأن أبنية المجرد قليلة، وأبنية المزيد كثيرة، فحملة على الباب الأوسع أولى، وذلك نحو: كَنَهْلُ «شجر عظام»، فعلى تقدير أصالة النون فوزنه «فَعْلٌ»، وعلى تقدير زيادتها فوزنه «فَعْلٌ»، وكلا الوزنين مفقود فيحمل على الزيادة أولى (ابن عصفور: 1996م، أبو حيان: 1984م، المرادي: 2008م).

المسألة الأولى: النون في عَسَلٍ

ذهب سيبويه (سيبويه: 1988م)، وجمهور النحويين والصرفيين، نحو: المبرد (المبرد: د.ت)، وابن السراج (ابن السراج: د.ت)، وأبي علي الفارسي (أبو علي الفارسي: 2010م)، والزمخشري (الزمخشري: د.ت)، وغيرهم (العكبري: 2009م، ابن عصفور: 1996م، الإستراباذي: 1975م، الإستراباذي: 2011م، الثماني: 1999م، ابن يعيش: 2001م)، إلى أن كلمة «عَسَلٍ» على «فَعْلٍ»، إذ قال سيبويه: (وأما النون فتلحق ثانية... ويكون على فَعْلٍ، قالوا: عَسَلٌ، وَعَسَسَ، وهما صفة) (سيبويه: 1988م)، وقال سيبويه أيضاً: (ومما جعلته زائداً بثبت: العَسَلُ، لأنهم يريدون العُسُولَ) (سيبويه: 1988م).

يلاحظ أن سيبويه في النصين المتقدمين جعل النون في «عَسَلٍ» زائدة، وجعل معرفة زيادتها بالاشتقاق، وهذا هو المراد من قوله: (ومما جعلته زائداً بثبت: العَسَلُ)، إذ أوجب أن يكون «عَسَلٌ» على وزن «فَعْلٍ»؛ لأن الاشتقاق دلّ عليه.

وهذا ما أشار إليه ابن الحاجب في شافيته، إذ قال: (وتعرف الزيادة بالاشتقاق، وعدم النظر، وغلبة الزيادة فيه، والترجيح عند التعارض، والاشتقاق المحقق مقدم، فذلك حكم بثلاثية عَسَل... (ابن الحاجب: 1995م)، وقد وضّح صاحب الكناش الاشتقاق بقوله: (وهو اشتراك اللفظين في المعنى الأصلي والحروف الأصول، كضاربٍ ومضروبٍ من الضرب؛ ولذلك حكم بزيادة النون في عَسَلٍ، وهو الناقصة السريعة؛ لأنه موافق في الحروف الأصول وفي المعنى الأصلي لعسل إذا أسرع، ومنه عَسَلان الذئب، والحرف الزائد هو الذي يسقط في تصارييف الكلمة تحقيقاً وتقديراً) (الأفضل: 2000م).

وذهب محمد بن حبيب (الخطيب البغدادي: 2002م، الحموي: 1993م، القفطي: 1982م، السيوطي: د.ت، الزركلي: 2002م) إلى أن «عَسَلًا» مأخوذة من لفظ «العَس» (الفراهيدي: د.ت، ابن فارس: 1979م)، وأن اللام زائدة، وأن وزن الكلمة «فَعْلٌ»، واللام الأخيرة زائدة، إذ ذهب بها مذهب زيادتها في نحو: ذلك، وأولالك، وعَبْدَل، وزَيْدَل، وقد اعترض عليه ابن جني، إذ قال: (وقياس قول محمد بن حبيب هذا أن تكون اللام في فَيْثَلَة وطَيْسَل زائدة. وما أراه إلا أضعف القولين؛ لأن زيادة النون ثانية أكثر من زيادة اللام في كل موضع...) (ابن جني: د.ت)، وقال أيضاً: (وقد ترك محمد في هذا القول مذهب سيبويه، الذي عليه ينبغي أن يكون العمل، وذلك أن «عَسَل» عنده «فَعْلٌ»، وهي من العَسَلان، وهو عدو الذئب... والذي ذهب إليه سيبويه هو القول؛ لأن زيادة النون الثانية أكثر من زيادة اللام...) (ابن جني: 2000م).

يلاحظ في النصين المتقدمين أن ابن جني أيد سيبويه في قوله بأمرين اثنين، الأمر الأول: بقوة المعنى بين لفظ «عَسَل» ولفظ «العَسَلان» وهو عدو الذئب، والأمر الآخر: بكثرة زيادة النون ثانية.

وقد ذهب إلى مذهب محمد بن حبيب كراع النمل، إذ قال في المنتخب: (وتزاد آخرًا في العَس، فيقال: عَسَل) (كراع النمل: 1989م).

وهناك علماء ذكروا المذهبين من دون ترجيح، كابن إياز، وأبي حيان الأندلسي (أبو حيان: 1984م)، إذ قال ابن إياز: (ومثلهما: «عَسَل» إذا أخذ من «العَس» فالنون عين، واللام زائدة، وإن أخذ من «العَسَلان» فالنون زائدة، واللام أصل، وهو رأي سيبويه) (ابن إياز: 2002م).

وعندي أنّ ما ذهب إليه سيبويه هو الأرجح؛ لأنّ الاشتقاق واضح بين لفظ «عَسَل» وهي الناقة السريعة، وبين لفظ «العسلان» وهو إسراع الذئب في مشيته (ابن فارس: 1979م، ابن منظور: 1414هـ)، ولمخالفة معنى «عَسَل» معنى «عَس» إذ إنّ معنى عَسَل: الناقة السريعة، والعَس معناه: الناقة القوية، أو الصخرة، شبهت الناقة بالصخرة لصلابتها. وهذا الاشتقاق بعيد؛ لأنهما لم يشتركا في المعنى الأصلي.

المسألة الثانية: النون في عَنَر

ذهب سيبويه (سيبويه: 1988م) وجمهرة من النحويين والصرفيين واللغويين (ابن السراج: د.ت، الفارابي: 2003م، السيرافي: 2008م، الجوهري: 1987م، ابن يعيش: 2001م، الزبيدي: د.ت) إلى أنّ النون في «عَنَر» ليست زائدة، وأنّ وزنه على «فَعْل» كجَعَفَر، قال سيبويه: (ولو جعلت نون نَهْشَل زائدة لجعلت نون جَعْن زائدة، ونون عَنَر زائدة، وزرنب، فهؤلاء من نفس الحرف، كما أن تاء حَبَر من نفس الحرف) (سيبويه: 1988م).

في هذا النصّ نلاحظ أنّ سيبويه قد جعل النون في «عَنَر» أصلاً؛ لأنّ الأصل عدم الزيادة حتى يتبين أنها زائدة باشتقاق أو غيره، فسيبويه قد وجد هذه النون في «عَنَر» أنها تقع مقابلة لعين «جَعَفَر» فأخذ بقياس النظير، وحكم على وقفه بأصالة النون فيه. وفي توضيح ابن جني بهذا الشأن ما يعني، إذ قال: (فإن ضام الدليل النظير فلا مذهب بك عن ذلك؛ وهذا كنون عَنَر، فالدليل يقضي بكونها أصلاً، لأنّها مقابلة لعين جَعَفَر، والمثال أيضاً معك وهو «فَعْل» وكذلك القول على بابه. فاعرف ذلك وقس) (ابن جني: د.ت)، فالملاحظ أنّ ابن جني جعل النظير والمثال دليلين على كون النون أصلاً لما لم يقم الدليل على أن النون أصل. وقال ابن جني أيضاً في «سر صناعة الإعراب» ما نصّه: (فإن كان المثال الذي هما فيه أو إحداهما على زنة الأصول بهما، فاقض بأنهما أصلان، وإن لم يكن المثال الذي هما فيه بهما أو بأحدهما على زنة الأصول، فاقض بأنهما زائدتان، مثال ذلك قولنا: عَنَر، فالنون والتاء جميعاً أصلان، لأنهما بإزاء العين والفاء من جَعَفَر، ألا ترى أنّ في الأصول مثال فَعْل) (ابن جني: 2000م).

وذهب أبو الحسن أحمد بن فارس إلى غير ما ذهب إليه سيبويه والجمهور، فقال بزيادة النون فيه، إذ قال: (العَنَر: الشَّجَاعُ. وَهَذَا مِمَّا زِيدَتْ فِيهِ النُّونُ، وَالْأَصْلُ الْعِنَرُ، مِنْ عَنَرِ الرُّمَحِ. وَسُمِّيَ الشَّجَاعُ بِذَلِكَ لِسُرْعَتِهِ إِلَى اللَّقَاءِ وَكَثْرَةِ حَرَكَاتِهِ فِيهِ) (ابن فارس: 1979م)، وعلى وفق هذا المذهب يكون لفظ «عَنَر»: «فَعْل».

وقد اعترض عليه الثمانيني، فقال: (وهذا لا يعرفه البصريون) (الثمانيني: 1999م).

أما أبو بكر الأنباري، فقد جَوَز الوجهين، أي: أصالة النون وزيادتها، إذ قال: (وعنّرة: فيه أربعة أوجه: يجوز أن يكون: فَعْلَة، من العَنَر، والعنّرة: الذباب، وزنه: فَعْل، ويجوز أن يكون: فَعْلَة (أبو بكر الأنباري: 1992م)، من العنّرة، والعنّرة: أول ما تنتج الناقة، فيذبح للآلهة في الجاهلية. يقال: قد عتر الرجل يعتر عتراً: إذا فعل ذلك... ويجوز أن يكون «عنّرة» مأخوذاً من العنر، والعنر: الذكر، ويجوز أن يكون مأخوذاً من «العنّرة»، والعنّرة: شجرة بتهامة ونجد، كثيرة اللبن) (أبو بكر الأنباري: 1992م)، والملاحظ أنّ أبا بكر ابن الأنباري اختلفت موارده عن سيبويه وعن ابن فارس، والذي يبدو لي أنّ المستعمل بكثرة في لسان العرب، والشائع عندهم أنّ «عَنَر» هو الذباب، أو الذباب الأزرق، أو الذباب الأخضر (الأزهري: 2001م، الجوهري: 1987م، الفيروز آبادي: 2005م، ابن منظور: 1414هـ، الزبيدي: د.ت)، وقد روي عن ابن الأعرابي أنه سُمِّيَ عَنَرًا لصوته (الأزهري: 2001م، ابن منظور: 1414هـ). أما ما قاله ابن فارس من أنه مشتق من العنر فليس ببعيد؛ لأن من معاني كلمة «العنّرة»: الشجاع كما جاء في معجم العين (الفراهيدي: د.ت) وغيره (الأزهري: 2001م، ابن سيده: 1996م، ابن منظور: 1414هـ).

المسألة الثالثة: النون في كلمة «عَنَبَر»

قضى أكثر النحويين والصرفيين، ومنهم سيبويه (سيبويه: 1988م)، وابن جني (ابن جني: د.ت)، وابن عصفور (ابن عصفور: 1996م) وغيرهم (ناظر الجيش: 1428هـ، الشاطبي: 2007م)، أنّ النون في «عَنَبَر» أصلية، ووزنه «فَعْل»، جاء في الكتاب ما نصّه: (باب تمثيل ما بنت العرب من بنات الأربعة في الأسماء والصفات غير مزيدة وما لحقها من بنات الثلاثة كما لحقها في الفعل فالحرف من بنات الأربعة يكون على مثال فَعْل، فيكون في الأسماء والصفات. فالأسماء نحو: جَعَفَر، وعَنَبَر، وجَنَدَل، والصفة: سَلْهَبٌ، وَخَلَجٌ وَشَجَعٌ) (سيبويه: 1988م).

واستدل ابن جني على أصالة النون في لفظ «عَنَبَر»؛ بأنّها وقعت في موقع الأصل، وهو العين في «فَعْل» نحو: جَعَفَر، فلما وقعت النون في موقع الأصل كان الظاهر أنها أصلية لا زائدة، إذ قال: (باب في الشيء يرد فيوجب له القياس حكماً ويجوز أن

يأتي السماع بضده، أيقطع بظاهره، أم يتوقف إلى أن يرد السماع بجلية حاله: وذلك نحو عَنَبَر وعَنَبَر وجَنَزَقَر وجَنَبَر وبلتع وقرناس. فالمذهب أن يحكم في جميع هذه النونات والتاءات وما يجري مجراها -مما هو واقع موقع الأصول مثلها- بأصليته (ابن جني: د.ت.).

فكلمة «عَنَبَر» ليس هناك اشتقاق يحكم له بكون النون فيه زائدة، فلا بد من الحكم بكونه كله أصلاً، أما الفيومي صاحب «المصباح المنير»، فقد ذهب إلى أن النون في «عَنَبَر» زائدة، وصرح بذلك إذ قال: (وَالْعَنَبَرُ فَعْلٌ، طِيبٌ مَعْرُوفٌ، يُذَكَّرُ وَيُؤُنَّثُ...) (الفيومي: د.ت.).

وقد نسبت الزيادة في «تاج العروس» للجوهري وللفيومي، إذ قال: (وَالْأَكْثَرُ أَنَّ نُونَهُ زَائِدَةٌ، وَهُوَ الَّذِي يَقْتَضِيهِ الصَّحاحُ، وَصَرَّحَ بِهِ الْفَيُومِيُّ فَقَالَ فِي الْمِصْبَاحِ: الْعَنَبَرُ فَعْلٌ: طِيبٌ مَعْرُوفٌ) (الزبيدي: د.ت.).

وليس الأمر كذلك؛ لأن صاحب الصحاح لم يذكر أن نون «عنبر» زائدة، بل جعل حروف «عنبر» كلها أصلية، وهذا ما يفهم من نصه، إذ قال: (العَنَبَرُ: ضرب من الطيب... (الجوهري: 1987م)، أما الفيومي فقد صرح بذلك وجعل وزنه «فَعْلٌ».

المسألة الرابعة: النون في «حَنْظَلٌ»

اختلف العلماء في بناء الكلمة، فمنهم من قال إنه ثلاثي، وإنه مشتق من الحنظل، يقال: حَنَظَلْتُ الإبلُ، إذا تأذت من أكل الحنظل، فلذلك حكم بزيادة النون؛ لأن الاشتقاق المحقق مقدم.

قال ابن دريد في الجوهرة: (وَالْحَنْظَلُ: الْمُنْعُ وَإِنْ يَكُنْ لِلْحَنْظَلِ اشْتِقَاقٌ مَعْرُوفٌ فَمِنْ هَذَا وَالنُّونُ زَائِدَةٌ) (ابن دريد: 1987م)، وقال أيضاً: (الْحَنْظَلُ: مَعْرُوفٌ، يُمَكَّنُ أَنْ تَكُونَ النُّونُ فِيهِ زَائِدَةً، وَاشْتِقَاقُهُ مِنَ الْحَنْظَلِ، وَالْحَنْظَلُ: الْمُنْعُ الشَّدِيدُ) (ابن دريد: 1987م)، وتبعه في هذا الرأي القاضي بزيادة النون من أمثال: الجوهري (الجوهري: 1987م)، والصاغاني (الصاغاني: د.ت.)، وابن مالك (ابن مالك: د.ت.)، ابن مالك: (2002م)، وأبي حيان (أبو حيان: 1984م)، وغيرهم (المرادي: 2008م، الأشموني: 1998م).

قال ابن مالك في ألفيته:

وامنع زيادةً بلا قيدٍ ثبت * * إن لم تبيّن حجةً كحِظَلت (ابن مالك: د.ت.)

يريد ابن مالك أن حروف الزيادة -وهي المجموعة في قولك: "سألتمونيها"- إذا وقع شيء منها خالياً عما قيدت به زيادته فاحكم بأصلته، إلا أن تقوم على الزيادة حجة بينة، كزيادة نون حنظل، لسقوطها في قولهم: حَنَظَلْتُ الإبلُ، إذا تأذت من أكل الحنظل (ابن مالك: 2003م).

أما ابن سيده، فقد اعترض على من قال إنه ثلاثي وإنه مشتق من الحنظل، إذ قال: (وبعير حَنْظَلٌ: يَرْعَى الْحَنْظَلُ، وَقَدْ حَنْظَلَ، وَلَيْسَ مِمَّا يَشْهَدُ بِأَنَّهُ ثَلَاثِي، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ الْأَعْرَابِيَةِ لِمُصَاحِبَتِهَا: وَإِنْ ذُكِرَتِ الضَّغَابِيْسُ (الجوهري: 1987م، ابن فارس: 1979م، الفيروزآبادي: 2005م) فَإِنِّي ضَغَبَةٌ. وَلَا مَحَالَةَ أَنَّ الضَّغَابِيْسَ رِبَاعِي، لَكِنَّهَا وَقَفَتْ حَيْثُ ارْتَدَعَ الْبُناءُ، وَحَنْظَلٌ مِثْلُهُ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ جِهَتَا الْحَذَفِ) (ابن سيده: 2000م).

يريد ابن سيده في كلامه هذا أن يبين أن السين أسقطت كما أسقطت القاف واللام في تصغير فَرَزْدَقٍ وَسَفَرَجَلٍ، ففيل فيهما: فُرَزْدَقٌ، وَسُفَرِجٌ، لأنهما آخر حروف الاسم (الفارابي: 2003م).

وهناك من العلماء (ابن فارس: 1979م) من عدّ السين زائدة، واستدلوا على ذلك بقولهم للذي يأكل الضغابيس كثيراً: ضَغَبٌ، وذهب صاحب القاموس المحيط إلى أن كلمة «حَنْظَلٌ» رباعي (الفيروزآبادي: 2005م). ذكر ذلك صاحب تاج العروس وعقب عليه بعد أن ذكر رأيه ورأي ابن سيده الذي ذكر آنفاً، إذ قال: (قلت: فهذا هو الجواب عن المصنف في ذكرها هنا) (الزبيدي: د.ت.)، أي: ذكرها في الرباعي.

المسألة الخامسة: النون في «حَنْتَمٌ»

ذهب أكثر اللغويين إلى أن النون في «حَنْتَمٌ» (ابن منظور: 1414هـ) أصلية، كالجوهري (الجوهري: 1987م)، والصاغاني (الصاغاني: د.ت.)، والفيروزآبادي (الفيروزآبادي: 2005م)، وغيرهم (ابن منظور: 1414هـ، الزبيدي: د.ت.)؛ لأن المعروف عند الصرفيين أن النون الثانية لا يقضى بزيادتها إلا إذا دل عليها الاشتقاق، قال السيرافي في شرحه: (وأما النون إذا جاءت ثانية قضى عليها بأنها أصلية حتى يتبين أنها زائدة باشتقاق أو غيره) (السيرافي: 2008م)، وقال ابن مالك بعد أن ذكر حروف الزيادة المجموعة في قولهم: «سألتمونيها»:

وامنع زيادةً بلا قيدٍ ثبت ... إن لم تبيّن حجةً كحِظَلت (ابن مالك: د.ت.)

فالملاحظ أن كلمة «حَنَنْم» لا يمكن أن نعد نونها زائدة، لأمرين اثنين:
الأمر الأول: إن له نظيرًا وهو «جعفر» فوقعت النون موقع الأصل.
والأمر الثاني: لم يقد دليل على الزيادة من طريق الاشتقاق (ابن جني: د.ت).
أما الفيومي، فقد ذهب إلى أن النون فيه زائدة، وقد صرح بذلك، إذ قال: (والْحَنَنْمُ فُعْلٌ) (الفيومي: د.ت)، وليس الأمر كذلك؛
لما ذكر سابقًا.

المسألة السادسة: النون في «عُنْبَبٍ»

ذهب سيبويه إلى أن نون «عُنْبَبٍ» أصلية (ابن منظور: 1414هـ، الزبيدي: د.ت)، ووزنه «فُعْلٌ»، وكررت الباء للإلحاق، جاء
في الكتاب ما نصه: (ويكون على فُعْلٍ فيهما. فالاسم نحو: عُنْدَدٌ، وسُرْدَدٌ، وعُنْبَبٌ. والصفة: فُعْدَدٌ، ودُخْلٌ) (سيبويه: 1988م)،
وتبعه في هذا ابن السراج (ابن السراج: د.ت)، والسيرافي (السيرافي: 2008م).
وإنما لم يقض عليها أنها على وزن «فُعْلٌ»؛ لأن التكرير إذا وقع وجب الحكم بالزيادة إلا أن يقوم الدليل على أنه أصل، وإنما
قضي على النون هاهنا أنها أصل؛ لأنها ثانية، والنون الثانية لا يقضى بزيادتها إلا باشتقاق أو غيره (السيرافي: 2008م).
وصرح الأزهري بأن النون في «عُنْبَبٍ» زائدة، ووزنه «فُعْلٌ»، وهو مشتق من «العب»، وهي كنون عُنْصَلٍ وَجُنْدَبٍ، إذ قال
في «التهذيب»: (قلت: عُنْبَبٌ فُعْلٌ من العب، والنون ليست بأصلية، وهي كنون عُنْصَلٍ وَجُنْدَبٍ) (الأزهري: 2001م)، وتبعه
الصغاني في هذا الرأي (الصغاني: د.ت). وقد علق الدكتور عبد الرزاق الصاعدي على المذهبين بقوله: (والاشتقاق يؤيد
الأزهري، والقياس في صف سيبويه، لأنه جعله من باب «فُعْدَدٌ») (الصاعدي: 2002م).
فعند علماء الصرف أن إلحاق الثلاثي بالرباعي في موضع اللام من المطرد الذي لا ينكسر (ابن جني: 1999م، ابن
جني: د.ت).

المسألة السابعة: النون في «خُنْجَرٍ»

ذهب سيبويه إلى أن النون في «خُنْجَرٍ» (الجوهري: 1987م، الفيروزآبادي: 2005م) أصلية، ووزنه «فُعْلٌ» إذ قال: (وأما ما
كان من بنات الأربعة لا زيادة فيه فإنه يكسر على مثال مفاعل، وذلك قولك: ضِفْدَعٌ وضَفَادِعٌ، وَجَبْرَجٌ وَحَبَارِجٌ، وَخُنْجَرٌ وَخَنَاجِرٌ)
(سيبويه: 1988م)، وتبعه في هذا أغلب اللغويين، كالأزهري (الأزهري: 2001م)، والجوهري (الجوهري: 1987م)، وغيرهما
(الفيروزآبادي: 2005م، الزبيدي: د.ت).
أما الفيومي، فقد ذهب إلى رأي مخالف لما ذهب إليه سيبويه وغيره، إذ جعل النون فيه زائدة، وصرح بذلك، إذ قال: (الْخُنْجَرُ
فُعْلٌ، سكين كبير) (الفيومي: د.ت)، وما ذهب إليه فيه نظر؛ لأن النون إذا كانت ثانية لا يقضى بزيادتها إلا بدليل الاشتقاق. وقد
أورد الزبيدي هذا القول ولكن لم ينسبه إلى أحد، إذ قال: (الْخُنْجَرُ، كَجَعْفَرٍ: السَّكِينُ، وَقِيلَ إِنَّ نُونَهُ زَائِدَةٌ، وَإِنْ وَزَنَهُ فُعْلٌ، وَمَالَ
إِلَيْهِ بَعْضُ الصَّرْفِيِّينَ) (الزبيدي: د.ت).

ولعله يقصد الفيومي؛ لأنّي بحسب اطلاعي لم أجد من قال بزيادتها غيره، والله أعلم.

المسألة الثامنة: النون في «الصُنْتُعُ» (ابن منظور: 1414هـ)

ذهب سيبويه إلى أن النون في «صُنْتُعُ» أصلية وليست زائدة، ووزنه «فُعْلٌ»، إذ قال: (ويكون على فُعْلٍ فيهما. فالأسماء
نحو: التَّرْتُمُ، والْبُرْتُنُ، والحُبْرُج. والصفة نحو: الجُرْشُعُ، والصُّنْتُعُ، والكُنْدُرُ) (سيبويه: 1988م)، وتبعه على ذلك الشاطبي
(الشاطبي: 2007م).

أما ابن دريد فقد ذهب إلى أن النون في «الصُنْتُعُ» زائدة، ووزنه «فُعْلٌ»، إذ قال: (والصَّنْعُ: أصل بناء الصُّنْتُعِ، النُّونُ زَائِدَةٌ،
ظليم صُنْتُعٌ: صَغِيرُ الرَّأْسِ دَقِيقُ الْعُنُقِ) (ابن دريد: 1987م)، وتبعه في هذا القول الجوهري (الجوهري: 1987م).

المسألة التاسعة: النون في «العُنْفِصُ» (ابن منظور: 1414هـ، الزبيدي: د.ت)

قضى سيبويه أن النون في «عُنْفِصُ» أصلية، ووزنه «فُعْلٌ»، إذ قال: (ويكون على مثال فِعْلٍ فيهما. فالأسماء: نحو الرُّبْرُجِ،
والرُّبْرُجِ، والحِفْرِدُ. والصفة: عِنْفِصٌ، والدَّلْفَمُ، وخَزْمَلٌ، وزَهْلَقٌ) (سيبويه: 1988م). وتبعه على ذلك طائفة من العلماء، منهم ابن
السراج (ابن السراج: د.ت)، والسخاوي (السخاوي: 1995م)، وابن عصفور (ابن عصفور: 1996م)، وآخرون (ابن دريد:
1987م، ابن يعيش: 2001م، ناظر الجيش: 1428هـ).

أما الجوهري (الجوهري: 1987م) فقد ذهب إلى أنه ثلاثي من مادة «عفص»، وأن النون زائدة، فوزنه «فُعْلٌ»، وتبعه
على ذلك جماعة من علماء العربية، منهم ابن القطاع (ابن القطاع: 1999م)، والصغاني (الصغاني: د.ت)، وأبو حيان الأندلسي

(أبو حيان: 1984م).

أما ابن فارس، فيفهم من كلامه أن النون فيه زائدة، وأنه مشتق من مادة «عفس»، ولكن عن طريق يختلف عما قاله الجوهري، إذ قال: (العِفْصُ: المرأة القليلة، ويُقالُ هي الحَبِيَّةُ الدَّاعِرَةُ. قَالَ الْأَعْشَى: لَيْسَتْ بِسَوْدَاءَ وَلَا عِنْفَصٍ * تُسَارِقُ الطَّرْفَ إِلَى دَاعِرٍ (الأعشى: د.ت) وَهَذَا الْقَوْلُ الثَّانِي أَقْبَسُ، وَهُوَ مِنْ عَفَصْتُ الشَّيْءَ، إِذَا لَوَيْتُهُ، كَأَنَّهَا عَوَّجَاءُ الْخُلُقِ وَتَمِيلُ إِلَى دَوِي الدَّعَارَةِ) (ابن فارس: 1979م).

فالجوهري لم يذكر هذا الاشتقاق بل قال: (العِفَاصُ: جُلْدٌ يُلبَسُ رَأْسَ الْقَارُورَةِ. وَأَمَّا الَّذِي يَدْخُلُ فِي فَمِهَا فَهُوَ الصَّمَامُ. وَقَدْ عَفَصْتُ الْقَارُورَةَ: شَدَدْتُ عَلَيْهَا الْعِفَاصَ. وَأَعَفَصْتُهَا، إِذَا جَعَلْتَ لَهَا عِفَاصًا. وَالْعِنْفَصُ، بِالْكَسْرِ: الْمَرْأَةُ الْبَذِيَّةُ الْقَلِيلَةُ الْحَيَاءِ) (الجوهري: 1987م).

وما ذهب إليه الجوهري لا دليل على أن النون -في هذا الموضع- زائدة، حتى تقوم الدلالة بزيادتها عن طريق الاشتقاق الواضح أو غيره.

أما رأي ابن فارس ففيه من التكلف الذي لا ينكر. والله أعلم.

المسألة العاشرة: النون في «كُنْدُر» (ابن منظور: 1414هـ، الزبيدي: د.ت)

ذهب سيبويه إلى أن «كُنْدُرًا» رباعي، ووزنه «فُعْلُل»، إذ قال: (ويكون على فُعْلُلٍ فيهما. فالأسماء نحو: التَّرْتُمُ،... والصفة نحو: الجُرْشُعُ، والصَّنُئُعُ، والكُنْدُرُ) (سيبويه: 1988م)، وتبعه على ذلك ابن يعيش (ابن يعيش: 2001م)، وابن عصفور (ابن عصفور: 1996م)، وناظر الجيش (ناظر الجيش: 1428هـ).

أما ابن دريد، فقد ذهب إلى أنه ثلاثي، ووزنه «فُعْلُل»، إذ قال: (وَحَمَارٌ كُنْدُرٌ وَكُنَادِرٌ أَيْضًا: شَدِيدٌ، النَّوْنُ فِيهِ زَائِدَةٌ) (ابن دريد: 1987م)؛ وذلك لأنه وجد أن كلمة «كُنْدُر» في معناه، فتسقط النون، إذ يقال: حمار كُنْدُرٌ يوصف بالشدة والغلظ (ابن دريد: 1987م).

وقد وافقه على ذلك من علماء العربية الجوهري (الجوهري: 1987م)، وابن فارس (ابن فارس: 1979م)، وابن سيده (ابن سيده: 2000م)، والفيروزآبادي (الفيروزآبادي: 2005م).

وهناك من الأئمة من لم يترجح عنده أحد المذهبين، نحو: السيرافي (السيرافي: 2008م)، وابن منظور (ابن منظور: 1414هـ)، والزبيدي (الزبيدي: د.ت)، قال السيرافي: (ولقائل عندي أن يقول أنه "فُعْلُل"؛ لأنهم يقولون: كُنْدُرٌ في معناه؛ فتسقط النون) (السيرافي: 2008م).

وعندي أن ما ذهب إليه ابن دريد هو الأقرب؛ لأن الاشتقاق دلّ على زيادة النون فيه، وهذا ما أكده ابن الحاجب في معرفة الزيادة، إذ قال في شافيته: (وتعرف الزيادة بالاشتقاق) (ابن الحاجب: 1995م).

المسألة الحادية عشرة: النون في «الصَّنْدَل» (ابن منظور: 1414هـ، الزبيدي: د.ت)

ذهب المبرد إلى أنه رباعي، ووزنه «فُعْلُل»، إذ قال: (إِذَا صُرْتُ إِلَى الْأَرْبَعَةِ لَمْ تَكُنِ الْأَفْعَالُ بِغَيْرِ زَائِدَةٍ إِلَّا عَلَى "فُعْلُل"، نَحْوُ: دَحْرَجَ، وَسَرْهَفَ، وَهَمَلَجَ، فَهَذَا تَطْبِيرُهُ فِي الْأَسْمَاءِ جَعْفَرٌ وَصَنْدَلٌ وَقَرْقَدٌ) (المبرد: د.ت)، وتبعه على ذلك الأزهري (الأزهري: 2001م)، والجوهري (الجوهري: 1987م)، وآخرون (الفيروزآبادي: 2005م).

أما الفيومي، فقد نص على أن النون فيه زائدة، وأن وزنه «فُعْلُل»، إذ قال: (الصَّنْدَلُ فُعْلُلٌ، شَجَرٌ مَعْرُوفٌ) (الفيومي: د.ت).

وما ذكره الفيومي فيه نظر؛ وذلك لأنه لا يوجد ما يدل على زيادة النون فيه، فلا بدّ من الحكم عليها بأنها أصلية.

وهناك كلام لابن دريد يؤكد ما قلته، فقال: (وَالصَّنْدَلُ: زَعَمَ قَوْمٌ أَنَّهُ فَعْلٌ مُمَاتٌ وَمِنْهُ اسْتِقَاقُ الصَّنْدَلِ، وَهَذَا مَا لَا يُعْرَفُ، وَلَيْسَ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ النَّوْنُ زَائِدَةً لِأَنَّهُ لَيْسَ بِالصَّنْدَلِ الْمَشْمُومِ بَلْ يُقَالُ: بَعِيرٌ صَنْدَلٌ وَصُنَادِلٌ، إِذَا كَانَ صَلْبًا) (ابن دريد: 1987م).

المسألة الثانية عشرة: النون في «جَنْدَل» (ابن منظور: 1414هـ، الزبيدي: د.ت)

ذهب سيبويه إلى أن النون في «جَنْدَل» -بفتح الجيم وسكون العين وفتح الدال- أصلية، فيكون وزنه «فُعْلُلًا»، إذ ذكر في باب تمثيل ما بنت العرب من بنات الأربعة في الأسماء والصفات غير مزيدة، وما لحقها من بنات الثلاثة كما لحقها في الفعل: (فالحرّ من بنات الأربعة يكون على مثال فُعْلُلٍ، فيكون في الأسماء والصفات. فالأسماء نحو: جَعْفَرٌ، وَعَنْبَرٌ، وَجَنْدَلٌ...) (سيبويه: 1988م).

فسيبويه عدّ النون هنا أصلية؛ لأنها وقعت موقع العين من جَعْفَر، ولم يَقم دليل على زيادتها من طريق الاشتقاق. وتبعه على ذلك الأزهري (الأزهري: 2001م)، والفيروزآبادي (الفيروزآبادي: 2005م)، وغيرهما (الشاطبي: 2007م، ابن منظور: 1414هـ). وذهب ابن دريد (ابن دريد: 1987م)، والجوهري (الجوهري: 1987م) إلى أنّ النون فيه زائدة، فيكون وزنه «فَعْلًا»، قال ابن دريد: (وَجُنْدَل، النُّونُ فِيهِ زَائِدَةٌ، واشتقاقه من الجُنْدَل) (ابن دريد: 1987م).

أما ابن فارس، فقد ذهب في أحد قوليه إلى زيادة النون، فهو بهذا القول يوافق ما قال ابن دريد، إذ قال: (وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ لِلْحَجَرِ "جُنْدَل"، فَمُمْكِنٌ أَنْ يَكُونَ نُونُهُ زَائِدَةً، وَيَكُونُ مِنَ الْجُنْدَلِ وَهُوَ صَلَابَةٌ فِي الشَّيْءِ وَطِيٌّ وَتَدَاخُلٌ، يَقُولُونَ: خَلَقَ مَجْدُولٌ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنَحُوًا مِنْ هَذَا وَمِنْ الْجُنْدِ، وَهِيَ أَرْضٌ صُلْبَةٌ) (ابن فارس: 1979م).

المسألة الثالثة عشرة: النون في «الحنّف» (ابن منظور: 1414هـ، الزبيدي: د.ت) قضى ابن دريد أنّ النون فيه زائدة، فيكون وزنه «فَعْلًا»، قال في الجمهرة: (وَحَنُفٌ: اسم، النون فيه زائدة) (ابن دريد: 1987م)، وقد ذكر في الاشتقاق أنه مشتق من الحنّف (ابن دريد: 1991م)، وتبعه على ذلك الصغاني (الصغاني: د.ت). وذهب السخاوي إلى أنّه رباعي، وأنّ نونه أصلية، فيكون وزنه «فَعْلًا»، وأنّه علم مرتجل، والمقصود بالمرتجل: ما ارتجل للتسمية به، أي: اخترع ولم ينقل إليه من غيره.

وعلى ذلك تعليلاً حسناً مستقيماً، إذ قال: (فإن قلت: فهلا كان وزنه فَعْلٌ، كما قال سيبويه في "عَنْبَس"؟... لأنّك في حنّف إن قدرت زيادة التاء كان من "الحنف"، وإن قدرت زيادة النون كان من "الحنّف"، وليس أحدهما بأولى من الآخر؛ فقضينا بأصالتهما؛ لأنّ حروف "حنّف" تقابل حروف جَعْفَر، ولا دلالة على زيادة فيها) (السخاوي: 1995م).

وأخذ أبو حيان الأندلسي (أبو حيان: 1984م)، وغيره (ابن منظور: 1414هـ، الزبيدي: د.ت) بهذا الرأي.

وعندي أنّ ما ذهب إليه السخاوي هو الراجح؛ لأنّ النون الثانية لا تزداد إلا بثبت كما قرر علماء الصرف.

المسألة الرابعة عشرة: النون في «جُنْدَب»

ذهب سيبويه وأكثر علماء العربية (المبرد: د.ت، ابن السراج: د.ت، ابن جني: 1999م، ابن عصفور: 1996م، الإستراباذي: 1975م، أبو حيان: 1984م) إلى أنّ النون في «جُنْدَب» زائدة، وأنّ وزنه «فُعْلٌ»؛ لأنّه ليس في الكلام على مثال «فُعْلٌ»، قال سيبويه: (والنون من جُنْدَب (ابن منظور: 1414هـ) وعُنْصَلٍ (ابن منظور: 1414هـ) وعُنْظَبٍ (ابن منظور: 1414هـ) زائدة لأنّه لا يجيء على مثال فُعْلٍ شيءٌ إلا وحرف الزيادة لازم له، وأكثر ذلك النون ثابتةً فيه) (سيبويه: 1988م)، وقد دلّ على زيادتها أيضاً طريق الاشتقاق، إذ قال: (وأما جُنْدَب فالنون فيه زائدة، لأنّك تقول جَدْبٌ، فكان هذا بمنزلة اشتقاقك منه ما لا نون فيه، وأنما جعلت جُنْدَباً وعُنْصَلاً وخنفساً نوناتهن زوائد؛ لأنّ هذا المثال يلزمه حرف الزيادة) (سيبويه: 1988م).

فالملاحظ أنّ سيبويه جعل النون في «جُنْدَب» زائدة لوجهين:

أحدهما: عدم النظير، والمقصود به وزن «فُعْلٌ»، وهو بناء غير موجود في كلام العرب؛ لأنّه لم يثبت هذا البناء عند سيبويه في الأصول (سيبويه: 1988م).

والآخر: الاشتقاق؛ لأنّ الجُنْدَب ضرب من الجراد، والجراد يكون سبب الجَدْب، ولهذا سُمّي جرّاداً لجرده الأرض من النبات (العكبري: 2009م، الإستراباذي: 1975م، ابن مالك: 1990م).

وشمة أمر آخر، وهو أنّ النون زائدة كذلك في «جُنْدَب» بكسر الجيم، إذ قال سيبويه: (ويكون على فِعْلٍ وهو قليل، قالوا: جُنْدَبٌ، وهو اسم) (سيبويه: الكتاب: 1988م)، وإن كان يمكن أن يكون على زنة «بِرْهَم» إذ إنّ وزن «فُعْلٌ» من أوزان الأصول؛ لأنّ جُنْدَباً في معنى «جُنْدَب» فينبغي أن تكون نونه زائدة كما هي في المضموم الجيم.

وأيضاً، فإنّ ما جاء على وزن «فُعْلٌ» بضم الفاء وفتح اللام، وعُلِمَ له اشتقاق، وجِدَّت النون فيه زائدة، كقُتِبَر (ابن منظور: 1414هـ، الزبيدي: د.ت)؛ لأنّهم قالوا: قُبِرَ، فيحذفون النون (سيبويه: 1988م، ابن جني: 1999م، ابن عصفور: 1996م).

وذكر ابن جني من ذلك كلمة «عُنْصَر»، فقال: (وأما عُنْصَر: فيجوز عندي أن يكون من: عصرت الشيء؛ لأنّ العُنْصَر هو أصل الشيء. وإذا عَصِرَ الشيء فكانه يرجع إلى أصله وجوهره بما يلحقه من شدة العصر. ومثل هذا قولهم في التهديد بالشر: "والله لأُرْدَنِّكَ إلى أصلك" أو لأنّ الإنسان من عصارة أبيه) (ابن جني: 1999م).

فالنون زائدة فيه من طريق الاشتقاق، والقياس أيضاً يوجب زيادتها بغير اشتقاق؛ لأنّه ليس في الكلام على مذهب سيبويه مثل «فُعْلٌ» بضم الفاء كما ذكرنا آنفاً.

وذهب أبو الحسن الأخفش (الصغاني: د.ت، ابن جني: 1999م، الثماني: 1999م، الجرجاني: 1987م، الميداني:

1981م)، والكوفيون (الميداني: 1981م، ابن مالك: 2002م) إلى إثبات بناء «فُعْلٌ» بضم الفاء، وعدّه من أوزان الرباعيّ الأصول، ومن أمثلته نحو: جُنْدَب (ابنمنظور: 1414هـ، الزبيدي: د.ت)، وجُوْدَر (الجوهري: 1987م، ابن منظور: 1414هـ)، ويُرْقَع (ابن منظور: 1414هـ، الزبيدي: د.ت)، في الأسماء، وجُرْشَع (الجوهري: 1987م، ابنمنظور: 1414هـ) في الصفات، واختاره ابن مالك (ابنمالك: 2002م).

وأنكر جمهور البصريين هذا البناء، وعدوه متفرعاً من «فُعْلٌ»؛ لأنّ كل ما سمع فيه الفتح سمع فيه الضم، من غير عكس (ابن عصفور: 1996م، ابن مالك: 1990م، الشاطبي: 2007م).

ولا أريد إطالة هذا الموضوع؛ لأنّ هناك علماء تناولوه بالشرح والتبيين والرد على ما قيل (ابن جني: 1999م، الثماني: 1999م، ابن مالك: 2002م، ابن إياز: 2002م)، والذي يهمني في هذا الرأي: هل النون في نحو: جُنْدَب عندهما زائدة كما قال سيبويه؟ والجواب على هذا السؤال كما جاء في المنصف ما مفاده: إن قياس قول الأخفش أن تكون النون في «جُنْدَب» وبابه من الأصل حتى تقوم دلالة على زيادتها، ومن الأدلة على الزيادة الاشتقاق كما ذكرنا آنفاً في نحو: جُنْدَب من الجَدْب، فالنون زائدة عند سيبويه لأمرين: الأول: عدم النظر، والآخر: الاشتقاق. وزائدة عند الأخفش للإلحاق؛ لأنّ لها نظيراً، فهي زائدة عنده من طريق الاشتقاق فقط (ابن جني: 1999م، العكبري: 2009م).

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتمّ التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وأمّا بعد:

فبعد أن منّ الله عليّ بإتمام هذا البحث أقف على عدة نتائج، ومنها:

1. علم الصرف علم دقيق المسلك يحتاج الالج فيه إلى دراية وفهم كبيرين حتى يصل إلى فحوى العلة والمكسب.
2. من خلال كتابة هذا البحث وجد الباحث أن النون الثانية يحكم عليها بالأصالة ما لم تتوافر فيها شروط الزيادة.
3. إنّ كثيراً من مسائل هذا البحث مردها إلى الاشتقاق وغيره، وهذا رأي جمهرة من النحاة، وعلى رأسهم سيبويه «رحمه الله».
4. إنّ محمد بن حبيب يعد من أوائل العلماء الذين خالفوا سيبويه، إذ عدّ النون في «عَنْسَل» نوّناً أصلية وليست زائدة.
5. لا يتوهم القارئ لهذا البحث أنّ النون الثانية أصلية محضة أو زائدة محضة، فقد يجوز فيها الأمران، أو تذهب إلى أحد الأمرين الأصالة أو الزيادة على وفق الدليل كما في «عنتر» وغيرها، فإن فيها أوجها بحسب دليل الاشتقاق.
6. كلام العرب على وفق تواتر النقول يعد أصلاً في بيان الأصل والزائد بخصوص النون الثانية في الكلمة.
7. انفرد الفيومي بزيادة النون الثانية في «عنبر وحنتم وخنجر وصندل»، وهذا رأي خاص به لم أجد من سبقه في ذلك.
8. التوسع في الآراء الصرفية في المسائل المختارة أنتجت خلافاً صريحاً من جهتي الأصالة والزيادة في النون الثانية، وترجيح أحدهما على وفق الدليل والقرينة.

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

- الأزهري، م. (ت370هـ)، (2001م)، تهذيب اللغة، المحقق: محمد عوض مرعب، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت. ج1، ص86-ج12، ص189.
- الاستراباذي، ر. (ت715هـ)، (2011م)، شرح شافية ابن الحاجب في علم الصرف، تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة. ج2، ص333-581.
- الأشموني، ع. (ت900هـ)، (1998م)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. ج4، ص72.
- الأعشى، م. (د.ت)، ديوان الأعشى الكبير: شرح وتعليق د. محمد حسين، مكتبة الآداب، المطبعة النموذجية، القاهرة. ص139.
- الأفضل، ع. (ت732هـ)، (2000م)، الكناش في فني النحو والصرف، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان. ج2، ص203.
- ابن إياز، ح. (ت681هـ)، (2002م)، شرح التعريف بضروري التصريف، تحقيق وشرح ودراسة وتقديم: د. هادي نهر، ود. هلال ناجي المحامي، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن. ص29-99.
- أبو بكر الأنباري، م. (ت328هـ)، (1992م)، الزاهر في معاني كلمات الناس، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، ط1، مؤسسة

- الرسالة، بيروت. ج2، ص118.
- الثمانيني، ع. (ت442هـ)، (1999م)، شرح التصريف: تحقيق د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، ط1، مكتبة الرشد، الرياض. ص206-251.
- الجرجاني، ع. (ت471هـ)، (1987م)، المفتاح في الصرف، حققه وقدم له: الدكتور علي توفيق الحمّد، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت. ص33.
- ابن جني، ع. (ت392هـ)، (د.ت)، الخصائص، ط4، الهيئة المصرية العامة للكتاب. ج1، ص199-ج3، ص68.
- ابن جني، ع. (ت392هـ)، (2000م)، سر صناعة الإعراب، ط1، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان. ج1، ص62-324.
- ابن جني، ع. (ت392هـ)، (1999م)، المنصف، تحقيق محمد عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت. ص98-146.
- الجوهري، إ. (ت393هـ)، (1987م) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط4، دار العلم للملايين، بيروت. ج2، ص610-ج5، ص1743.
- ابن الحاجب، ع. (ت646هـ)، (1995م)، الشافية في علم التصريف، المحقق: حسن أحمد العثمان، ط1، المكتبة المكية، مكة المكرمة. ص70.
- الحموي، ي. (ت626هـ)، (1993م)، معجم الأدباء «إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب»، المحقق: إحسان عباس، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت. ج6، ص2480.
- أبو حيان، م. (ت745هـ)، (1984م)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق د. مصطفى أحمد النماس، ط1، مطبعة النسر الذهبي، القاهرة. ج1، ص25-108.
- أبو حيان، م. (ت745هـ)، (1982م)، المبدع في التصريف: تحقيق وشرح د. عبد الحميد السيد طلب، ط1، مكتبة دار العروبة. ص130-134.
- الخطيب البغدادي، أ. (ت463هـ)، (2002م)، تاريخ بغداد، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت. ج3، ص87.
- ابن دريد، م. (ت321هـ)، (1991م)، الاشتقاق: تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط1، دار الجيل، بيروت، لبنان. ص197.
- ابن دريد، م. (ت321هـ)، (1987م)، جمهرة اللغة، المحقق: رمزي منير بعلبكي، ط1، دار العلم للملايين، بيروت. ج1، ص400 - ج2، ص1136.
- الرّبيدي، م. (ت1205هـ)، (د.ت)، تاج العروس من جواهر القاموس، المحقق: مجموعة من المحققين، دار الهداية. ج2، ص134-32، ص34.
- الزركلي، خ. (ت1396هـ)، (2002م)، الأعلام، ط15، دار العلم للملايين. ج6، ص78.
- الزمخشري، م. (ت538هـ)، (1993م)، المفصل في صناعة الإعراب، تحقيق د. علي بوملحم، ط1، مكتبة الهلال، بيروت. د.ت. ص503.
- السخاوي، ع. (ت643هـ)، (1995م)، سفر السعادة وسفير الإفادة، المحقق: د. محمد الدالي، ط2، دار صادر. ج1، ص383-234.
- ابن السراج، م. (ت316هـ)، (د.ت)، الأصول في النحو، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت. ج3، ص182-239.
- سبويه، ع. (ت180هـ)، (1988م)، الكتاب، المحقق: عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة. ج4، ص236-322.
- ابن سيده، ع. (ت458هـ)، (2000م)، المحكم والمحيط الأعظم، المحقق: عبد الحميد هندراوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت. ج3، ص283-ج6، ص747.
- ابن سيده، ع. (ت458هـ)، (1996م)، المخصص، المحقق: خليل إبراهيم جفال، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت. ج1، ص277.
- السيرافي، ح. (ت368هـ)، (2008م)، شرح كتاب سبويه، المحقق: أحمد حسن مهدي، ط1، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. ج5، ص173-211.
- السيوطي، ع. (ت911هـ)، (د.ت)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، صيدا. ج1، ص73.
- الشاطبي، إ. (ت790هـ)، (2007م)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان بن العثيمين، ط1، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة. ج8، ص283-449.
- الصاعدي، ع. (2002م)، تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، ط1، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية. ج1، ص514.
- الصغاني، ح. (ت650هـ)، (د.ت)، التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، وآخرون، مطبعة دار الكتب، القاهرة. ج1، ص199-ج5، ص549.

- ابن عصفور، ع. (ت669هـ)، (1996م)، الممتع الكبير في التصريف، ط1، مكتبة لبنان. ص39-180.
- العكبري، ع. (ت616هـ)، (2009م)، الباب في علل البناء والإعراب: تحقيق محمد عثمان، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة. ص429-444.
- أبو علي الفارسي، ح. (ت377هـ)، (2010م)، التكملة: تحقيق د. كاظم بحر المرجان، ط2، عالم الكتب، بيروت. ص564.
- الفارابي، إ. (ت350هـ)، (2003م)، معجم ديوان الأدب: تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر، القاهرة. ج1، ص250-ج2، ص31.
- ابن فارس، أ. (ت395هـ)، (1979م)، مقاييس اللغة، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر. ج1، ص512-ج5، ص193.
- الفراهيدي، خ. (ت170هـ)، (د.ت)، العين، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال. ج1، ص336-ج2، ص329.
- الفيروز آبادي، م. (ت817هـ)، (2005م)، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف: محمد نعيم العرقسوسي، ط8، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان. ص446-1098.
- الفيومي، أ. (ت نحو 770هـ)، (د.ت)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت. ج1، ص120-ج2، ص389.
- ابن القطّاع، ع. (ت515هـ)، (1999م)، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: تحقيق ودراسة: د. أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ص202.
- القفطي، ع. (ت646هـ)، (1982م)، إنباه الرواة على أنباه النحاة: المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت. ج3، ص119.
- كراع النمل، ع. (تبع 309هـ)، (1989م)، المنتخب من غريب كلام العرب، المحقق: د محمد بن أحمد العمري، ط1، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي. ص693.
- ابن مالك، م. (ت672هـ)، (د.ت)، ألفية ابن مالك في النحو والتصريف: تحقيق: سليمان بن عبد العزيز العيوني، مكتبة دار المنهاج، الرياض. ص179.
- ابن مالك، م. (ت672هـ)، (2002م)، إيجاز التعريف في علم التصريف، المحقق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، ط1، عمادة البحوث العلمية بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية. ص2-102.
- ابن مالك، م. (ت672هـ)، (1990م)، بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب، تحقيق حسن أحمد العثمان، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، مكة المكرمة. ص15-128.
- ابن مالك، م. (ت672هـ)، (2003م)، شرح ألفية ابن مالك، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت. ص322-323.
- المبرد، م. (ت285هـ)، (د.ت)، المقتضب، المحقق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت. ج1، ص219-256.
- المرادي، ح. (ت749هـ)، (2008م)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط1، دار الفكر العربي. ج3، ص1259-1527.
- ابن منظور، م. (ت711هـ)، (1414هـ)، لسان العرب، ط3، دار صادر، بيروت. ج1، ص257-ج12، ص161.
- الميداني، أ. (ت518هـ)، (1981م)، نزهة الطرف في علم الصرف، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، ط1، دار الآفاق الجديدة، بيروت. ص7.
- ناظر الجيش، م. (ت778هـ)، (1428هـ)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دراسة وتحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرون، ط1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، جمهورية مصر العربية. ج8، ص3952-ج10، ص4887.
- ابن يعيش، ي. (ت643هـ)، (2001م)، شرح المفصل للزمخشري، قدم له: الدكتور إميل يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. ج4، ص190-ج5، ص336.
- ابن يعيش، ي. (ت643هـ)، (1988م)، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ط2، دار الأوزاعي، بيروت. ص119-121.

المراجع الأجنبية:

- Al-Azhari, M. (T 370 AH), (2001 AD), Refining the Language, Investigator: Muhammad Awad Marib, 1st floor, Arab Heritage Revival House, Beirut. C 1, p. 86 - C 12, p. 189.
- Al-Astrabadi, R. (d. 715 AH), (2011 AD), Sharh Shafi'a Ibn Al-Hajib in the science of exchange, explained: Abdel-Maksoud Mohamed Abdel-Maksoud, Library of Religious Culture, Cairo. Part 2, pp. 333-581.
- Ashmouni, p. (T 900 AH), (1998 AD), Sharh Al-Ashmouni on the Millennium of Ibn Malik, 1st edition, Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut, Lebanon. C 4, p. 72.
- Al-Ashy, M. (D.T.), Al-Aasha Al-Kabeer Diwan: Explanation and comment. Mohamed Hussein, Library of Arts, Model

- Press, Cairo. P. 139.
- Al-Afdal, p. (D. 732 AH), (2000 AD), Al-Kanash in Grammar and Drainage Technique, Study and Inquiry: Dr. Riyadh Bin Hassan Al-Khawam, Modern Library of Printing and Publishing, Beirut, Lebanon. Vol. 2, p. 203.
- Ibn Ayaz, H. (d. 681 AH), (2002 AD), explaining the definition of the necessities of conjugation, investigation, explanation, study, and presentation: Dr. Hadi Nahr, and Dr. Hilal Naji Al-Muhami, First Floor, Dar Al-Fikr for Printing, Publishing and Distribution, Jordan, pp. 29-99.
- Abu Bakr Al-Anbari, M. (D 328 AH), (1992 AD), Al-Zahir in the meanings of people's words, Investigator: Dr. Hatem Saleh Al-Damen, 1st Floor, Al-Resala Foundation, Beirut. Vol. 2, p. 118.
- Eighty, p. (D 442 AH), (1999 AD), Explanation of the Discharge: A d. Inquiry. Ibrahim bin Sulaiman Al-Bouaimi, 1st floor, Al-Rushd Library, Riyadh, pp. 256-251.
- Al-Jurjani, p. (T 471 AH), (1987 AD), the key to exchange, achieved and presented to him: Dr. Ali Tawfiq Al-Hamd, 1st edition, Al-Resala Foundation, Beirut. P. 33.
- Ibn Jani, p. (T 392 AH), (D.T.), Al-Tasif, Ed. 4, The Egyptian General Book Organization. C 1, pp. 199-C 3, p. 68.
- Ibn Jani, p. (T 392 AH), (2000 AD), The Secret of the Syntactic Industry, 1st Floor, Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut, Lebanon, C1,62-324.
- Ibn Jani, p. (T 392 AH), (1999 AD), Al-Munsif, Muhammad Abdul Qadir Atta investigation, 1st edition, Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut, pp. 98-146.
- The Substantive, I. (T 393 AH), (1987 AD) Al-Sahah, "The Language," and "Sahih Al-Arabiya", by: Ahmed Abdel Ghafour Attar, 4th edition, Dar Al-Alam for millions, Beirut. G2, pp. 610-G5, p. 1743.
- Ibn al-Hajib, p. (T 646 AH), (1995 AD), Al-Shafiya in the science of drainage, the investigator: Hassan Ahmed Al-Othman, 1st floor, the Meccan Library, Makkah Al-Mukarramah, p. 70.
- Al-Hamwi, J. (D. 626 AH), (1993 AD), a dictionary of writers "guiding the Arab to know the writer", the investigator: Ihsan Abbas, 1st floor, Dar Al-Gharb Al-Islami, Beirut. C 6, p. 2480.
- Abu Hayyan, M. (T 745 AH), (1984 AD), resorption of beating from the tongue of the Arabs, investigation d. Mustafa Ahmed Al Nammas, 1st Floor, Golden Eagle Press, Cairo. Part 1, pp. 25-108.
- Abu Hayyan, M. (T 745 AH), (1982 AD), the creator of discharge: investigation and explanation d. Abdul Hamid Al-Sayed Talab, 1st floor, Dar Al-Oruba Library. Pp. 130--134.
- Al-Khatib Al-Baghdadi, a. (463 AH), (2002 AD), History of Baghdad, Investigator: Dr. Bashar Awad Maarouf, 1st Floor, Islamic West House, Beirut. 3, p. 87.
- Ibn Duraid, M. (D 321 AH), (1991 AD), derivation: investigation and explanation: Abd al-Salam Muhammad Harun, 1st floor, Dar Al-Jeel, Beirut, Lebanon. P. 197.
- Ibn Duraid, M. (D 321 AH), (1987 AD), The Language Community, Investigator: Ramzi Munir Baalbaki, 1st edition, Dar Al-Alam for Millions, Beirut. C 1, pp. 400 - C 2, p. 1136.
- Al-Zubaidi, M. (D 1205 AH), (D.T.), Crown of the Bride, Jewels of the Dictionary, Detective: A group of investigators, Dar al-Hidaya. C 2, pp. 134- C 32, p. 34.
- Al-Zarkali, etc. (1396 AH), (2002 AD), Al-Alam, 15th edition, Dar Al-Alam for millions. C 6, p. 78.
- Al-Zamakhshari, M. (T 538 AH), (1993 AD), detailed in the work of syntax, investigation d. Ali Boumlehem, 1st Floor, Al-Hilal Library, Beirut, D.T. P. 503.
- El-Sakhawy, p. (D 643 AH), (1995 AD), The Book of Happiness and the Ambassador of Testimony, Investigator: Dr. Muhammad al-Dali, 2nd floor, Dar Sader. C1,234-383.
- Ibn al-Sarraj, M. (D. 316 e), (d. D), Principles in grammar, Investigator: Abd al-Hussein al-Fatli, Al-Resala Foundation, Lebanon, Beirut. C 3, pp. 182-239.
- Sebawy, p. (T 180 AH), (1988 AD), the book, the investigator: Abdul Salam Muhammad Haroun, 3rd floor, Al-Khanji Library, Cairo. Part 4, pp. 236-322.
- Ibn Saydah, A. (d. 458 AH), (2000 CE), The Arbitrator and the Great Perimeter, The Investigator: Abdel Hamid Hindawi, 1st

- edition, Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut. C 3, pp. 283-C 6, p. 747.
- Ibn Saydah, A. (d. 458 AH), (1996 AD), The Ad Hoc, the Investigator: Khalil Ibrahim Brahman Jaffal, 1st floor, the Arab Heritage Revival House, Beirut. Part 1, p. 277.
- Al-Serafi, h. (D 368 AH), (2008 AD), Explanation of Sibawayh's book, Investigator: Ahmed Hassan Mahdali, 1st floor, Ali Sayed Ali, Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut, Lebanon. Vol. 5, pp. 173-211.
- Al-Suyuti, p. (D 911 AH), (D.T.), with a view to the awareness of the linguists and grammarians, investigator: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, the modern library, Lebanon, Sidon. Part 1, p. 73.
- Shatby, E. (T 790 AH), (2007 AD), the healing purposes in explaining the adequate summary, d. Investigation. Abdul Rahman bin Suleiman bin Al-Othaimeen, 1st floor, Institute of Scientific Research and Islamic Heritage Revival, Umm Al-Qura University, Makkah Al-Mukarramah. C 8, pp. 283-449.
- Al-Saedi, A. (2002 AD), the overlap of linguistic origins and its effect on building the lexicon, 1st floor, Deanship of Scientific Research, Islamic University of Madinah, Kingdom of Saudi Arabia. Part 1, p. 514.
- Al-Saghani, h. (T 650 AH), (D.T.), Supplement, tail, and link for the book, The Language of Linguistics and Sahih Al-Arabia, by: Abdel-Alim El-Tahawy, et al., Dar Al-Kutub Press, Cairo. C 1, pp. 199-C 5, p. 549.
- Ibn Asfour, p. (669 AH), (1996 AD), The Great Pleasure in the Drainage, First Edition, Lebanon Library. Pp. 39--180.
- Al-Akbari, p. (T 616 AH), (2009 AD), The Pulp on Construction and Syntax: The Investigation of Muhammad Othman, 1st Edition, Library of Religious Culture, Cairo, pp. 429-444.
- Abu Ali al-Farsi, h. (C 377 AH), (2010 AD), Supplement: An investigation by Dr. Kazem Bahr Al-Murjan, 2nd floor, World of Books, Beirut, P.O. 564.
- Al-Farabi, I. (T 350 AH), (2003 AD), Dictionary of the Diwan of Literature: An Inquiry: Dr. Ahmed Mukhtar Omar, Dar Al-Shaab Foundation for Press, Printing and Publishing, Cairo. Part 1, p. 250-Part 2, p. 31.
- Ibn Faris, a. (395 AH), (1979 AD), Language Standards, Investigator: Abd al-Salam Muhammad Harun, Dar al-Fikr. C1, pp. 512-C5, p. 193.
- Al-Farahidi, etc. (D 170 AH), (D.T.), Al-Ain, Investigator: Dr. Mahdi Al-Makhzoumi, Dr. Ibrahim Al-Samarrai, Al-Hilal House and Library. Part 1, p. 336 - Part 2, p. 329.
- Turquoise Abadi, M. (C 817 AH), (2005 AD), The surrounding dictionary, investigation: Investigation Office, A

The Second Noon Letter in the Quadrilateral Between Originality and Increase

*Qusay Jaddoa Ridha Al-heety**

ABSTRACT

The aim of this research is to study the second noon in the quadratic words, in which the letter is sometimes a suffix, and sometimes an original. It cannot be carried as a suffix unless there is evidence that it's added by derivation or other; because the second Noon is doomed to authenticity unless the conditions of adding it ,and because it wasn't added as much as the third noon, this is recognized by the scholars of Arabic. The researcher selected some words to study. The indication based on adding a suffix, and some ranges between originality and suffix, according to the evidence that the world considers appropriate.

Keywords: Alnuwn ; quadaritic words.

* University of Anbar, Iraq. Received on 11/1/2020 and Accepted for Publication on 2/6/2020.